خطاب صاحب الجلالة

بمناسبة افتتاح السنة القضائية الجديدة(1)

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله

حضرات القضاة الأماثل

أمنكم الله ورعاكم، ووفق مسعاكم، وألهمكم الرشاد والسداد، وسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

وبعد، فإن الخطاب الموجه إليكم اليوم على لسان وزيرنا في العدل الذي ينتمي الى أسرتكم انتماء وثيقا خطاب يقصد أول ما يقصد الى تجديد الأعراب عن الرعاية الموصولة التي نحف بها رجال القضاء، والى تأكيد الحدب الذي نوليه باستمرار لمن أسندنا إليهم مهمة الفصل فيما ينشأ بين أفراد شعبنا من نزاع وخصام، ولئن كانت هذه الرعاية التي دأب عليها ملوك الدولة العلوية وتوارثوها كابرا عن كابر مصروفة بوجه خاص الى الكفاية من الحاكمين فلأن خطة القضاة التي تمارس برسم التفويض والنيابة وظيفة من وظائف الدولة تستأثر بالاهتمام، وتتعلق بها الآمال، وتنتظم في سلك الوظائف ذات الشأن الملحوظ والدور الفعال في كل مجتمع يتطلع الى التوازن والاستقرار، ولا مراء في أن أحد العوامل الكفيلة بتحقيق التوازن المنشود وتيسير أسباب الاستقرار المطلوب أن ينال أصحاب الحقوق المشروعة ما يرغبون فيه بالسرعة التي تصاحب عادة المطالب والحاجات، وأن يطمئن الناس الى أنهم في حرز حريز من البغي والظلم والتطاول والاعتداء، وإذا كان بلدنا قد قطع أشواطاً محمودة في مضمار التنظيم القضائي ومجال التدوين والتشريع ومراد الاعداد والتكوين، فإن مطامحنا لاينحصر مداها فيما حققناه وأنجزناه في هذه الميادين كلها، ذلك أن علينا أن نردف السعي ونعيد النظر في الأوضاع انطلاقا من المراس الذي تيسر في الأحقاب السالفة ومن التجربة المكتسبة بحكم المباشرة اليومية والسير المتواصل للأجهزة والأنظمة والتطبيق المتلاحق للنصوص المسنونة والأحكام الموضوعة، ثم إن علينا بالاضافة الى هذا أن نستبدل العقليات التي أخلدت الى نوع من العمل الراتب الذي لا يتلاءم والوضع المرغوب فيه للقضاء بعقليات جديدة يطبعها طابع الاجتهاد الدائب ويستفزها الشغف بالعرفان مثلما يستفزها الحرص الذي لا تنضب روافده على أن تكون حقوق المتقاضين مكفولة بصرامة مصونة لا تتحكم فيها الأهواء ولا تطوحها الشهوات الجامحة، ويقتضي هذا كله أن نمارس في مجال القضاء والتشريع والأمزجة والعقليات تطويرا لايقتصر على الجزئيات وتحويلا ينبثق منه شعور جديد مكين بمدى المسؤوليات والواجبات، ولا سبيل الى هذا التطوير وهذا التحويل إلا إذا سلكنا طريقين يتمثل إحداهما في حمل ذوي النيات الحسنة من الحاكمين الذين تتسم أعمالهم بالتقصير الناشىء عن ضآلة الخبرة على استكمال المعرفة وبلوغ الشأو الذي يستطيعون معه البث الصالح في القضايا الدقيقة العسيرة ووزن الأمور بالقسطاس المستقيم كما يتمثل في إلزام من يتوافر لهم المعرفة والاقتدار ولا كنهم أصيبوا بشلل العزيمة ووهن الارادة في العكوف على الشؤون المعروضة على أنظارهم عكوفاً يقي مصالح الناس شر التعرض الى الاغفال والاهمال.

أما القضاة الذين تبين انحرافهم وثبت سوء تصرفهم واتضح انسياقهم الى الاهواء وانقيادهم الى مرذول الشهوات والأغراض فإن خطة القضاء لا تحتمل بوجه من الوجوه أن يظلوا قائمين عليها مزاولين لمهامها ولا يحتمل الوطن والمواطنون أن يصروا على استخفافهم بصالح الأمة مستظلين برعاية الدولة وحمايتها وقد وكلنا

(1) ألقاه السيد الحاج محمد اباحنيني نائب الوزير الأول ووزير العدل الأمين العام للحكومة بأمر من جلالة الملك.

الى وزيرنا في العدل أن يعمل على تلافي النقص وتدارك الخلل كلما استبانت الأعراض المنكرة ويتخذ التدابير الصارمة للضرب على أيدي المستخفين بالواجبات، العابثين بالحقوق والمصالح .

على أن بلادنا والحمد لله يتوافر لديها عدد غير يسير من القضاة الذين يبلون كل يوم البلاء الجميل ويفكرون ويجتهدون ويتطلعون باستمرار الى معرفة أكمل وخبرة أشمل ويوثرون الأوطار السليمة للوطن والمواطنين على غيرها من الأوطار، وأن من دواعي ابتهاجنا أن تتاح لنا في يوم هذا الافتتاح فرصة التنويه بهذه الزمرة من القضاة الذين عرفهم الله صراطه المستقيم وهداهم الى ركوب جادة الطريق، فإلى الاقتداء بهذه الطائفة الصالحة ندعو أولائك الذين تنقصهم المعرفة وتعوزهم الخبرة دعاءنا للذين صح اقتدارهم واتسعت مداركهم ولكنهم يبخلون بالعطاء الراجح ويضنون بالسعي الناجح وإننا لنحذرهم مغبة الركود وعاقبة الركون الى قلة الاكثرات وتبعة العزوف عن الأخذ بالجد والمبالاة، ولو كان ميسوراً أن نبلغ الكمال بتساوي الكفايات وتعادل المقدرات وتكافؤ المعارف لنشدنا هذه الغاية بالحاح شديد وعزم وطيد ولكن قصداً من هذا القبيل منال يحول دونه اختلاف الطبائع البشرية وما وهب الله الخلائق من مدارك متفاوتة وملكات متباينة فالغرض الذي تترامى إليه المطامع لايعدو والحالة هذه أن تتبارى الهمم وتتنافس العزائم وتتقارب المستويات .

هذا هو أحد الطريقين لخصناه في ضرورة رأب الصدع وتلافي النقص واستنفار النفوس الميالة الى تطفيف الانتاج وأوجزناه في وجوب الاستغناء عن الارادات المنحرفة والطبائع المدخولة والضمائر المعتلة .

ويتمثل الطريق الثاني في مراجعة المسطرات والمدونات وتناولها بالدرس والتمحيص والتعديل والتجديد لابقائها كافلة لصيانة المكاسب الوطنية وضمان حقوق الأفراد والهيئات بعد تجريدها من جميع الاجراءات التي لاتدعو إليها متطلبات احترام الحقوق أية ما كانت طبيعتها، إن المواطنين لاينالون ما يرغبون فيه إلا بعد انصرام آجال ضافية وآماد متطاولة يذهبون في تأويلها وصدور الأحكام في أعقابها مذاهب شتى، وأن أدنى هذا التأويل الى التجاوز والتغاضي هو الذي يتصل بالتعقيد المتحكم في تلك الاجراءات، حتى إذا صدر الحكم تطاولت آجال التنفيذ وامتدت بامتدادها المطالب وساور النفوس ألوان من القلق وأصناف من الاشمئزاز، وسواء تعلق الأمر بالقضايا المدنية أو القضايا الجنائية فإن الناس حريصون أشد الحرص على أن يكونوا في الآجال المقبولة على بصيرة من مثال ما هم طالبون له أو ما هم مطالبون به، وليست الغاية المقصودة من الانكباب على المسطرات والمدونات ومن الانصراف الى فحصها فحص الطبيب الماهر إلا الاهتداء الى مواطن التعقيد الذي يسري هنا وهناك في تضاعيف النصوص بسبب إجراءات حتمية قد لايكون فيها تحصين لحق أو سبيل الى حقيقة جوهرية أو تأمين لوسيلة أكيدة من وسائل الدفاع ثم تأتي بعد مرحلة الكشف والاستجلاء مرحلة العلاج بالتوضيح والتيسير والتهذيب واقتصاد في الاجراءات لا يبقى معه مجال لتسويف أو مماطلة أو تعويق، ولقد علمنا أن عدداً من قضاة مجلسكم هذا يعملون متعاونين مع طائفة من العلماء النحارير والمحامين المحنكين والموظفين السامين في إطار لجان الاصلاح التى ألفناها لمراجعة الأسس التنظيمية والتشريعية مراجعة تضفي حلة قشيبة على نظامنا القضائي ومدونات النصوص والاحكام وتظهر ذلك النظام وتلك القوانين في مظهر يغري بالاعجاب ويهيب بالتقدير، كما علمنا أن الأعمال المتشعبة التي انصرفتم إليها خطت خطوات شاسعة وأن جملة صالحة من ثمار كدكم الموصول ستعرض علينا وعلى حكومتنا بعد أسابيع قليلة وإننا إذ نشكر لجميع العاملين في هذا الميدان دأبهم المحمود لا ننسى أن الاصلاح الذي يشمل المحاكم ومراكز من يدينهم القضاء مثلما يشمل الأنظمة والقوانين ووسائل التنفيذ إصلاح يستدعي الانفاق وتخصيص اعتمادات مالية للتسيير والتجهيز وقد صح عزمنا على مباشرة

هذا الاصلاح وبذل الاعتمادات الضرورية ولو على مراحل مخططة مرسومة سعيا منا وراء استقرار شؤون القضاء وما يتصل بها على قرار يدعو الى الثقة والاطمئنان ويستوجب التجلة والاحترام.

حضرات القضاة

إن فيما سلف توضيحه وتبيانه لدليلا ــ وإن كنا لا نحتاج الى الأدلة والبراهين ــ على ما نريده للأوضاع القضائية في بلادنا من دينامية دائمة وما نبتغي أن ينتشر ويشيع في نفوس الحاكمين من قيم وفضائل وما نخال مضمار القضاء أقل احتياجا من مجال الفلاحة الى ثورة تلهب الارادات وتذكي العزائم وتوجه القلوب والعقول وجهة يرضاها المواطنون وغير المواطنين على السواء، وليس بعسير على أمة كأمتنا أثر عنها النضال المرير وأشيد بكفاحها المستميت في الظروف الحرجة والأزمة العصيبة أن تمارس ثورة كهذه الثورة وتقودها الى النجاح الضامن للاستقرار المنشود والصيت الذائع والذكر الجميل.

ولسنا نرتاب في أن الميادين الحيوية الأخرى في حاجة الى أن تنفجر فيها الطاقات الخلاقة وتحركها تحركاً بناء وتبعث فيها الإنتفاضة المقرونة بالخير الموصولة بوافر وزكي العطاء.

وقد أقرت الأمة خلال السنة الجارية إطاراً للعمل أنتم من أعلم الناس بما به من سعة ورحب وجدة وحداثة وتحرر يتيح لأفراد شعبنا أن يتخذوا من المبادرات ويسلكوا من المسالك ما يرونه خليقا بتأمين المصير المشرق للبلاد، ذلك هو الدستور الذي يقيم دعائم الملكية الدستورية على أوثق الأسس صلة بروح العصر.

وانطلاقا من منطوق هذا القانون الأسمى ومفهومه ومن فكرة تجديد المؤسسات ومن الرغبة الأكيدة في إسهام جميع العناصر الوطنية الحية في العمل الشامل لجميع المرافق الرامي الى إنجاز أوفر ما يمكن من المنجزات أهبنا بمختلف الهيئات السياسية أن تعرفنا وجهة نظرها بشأن الاضطلاع من الآن بأعباء مسؤوليات الجهاز التنفيذي، ولنا واسع الأمل ومكينه أن تستجيب هذه الهيئات الى النداء الموجه إليها في إطار الحرص على أن تناط شؤون الأمة بكفايات سائر أبنائها البررة وتجاربهم ونفاذ بصائرهم الى صميم الحاجات والمتطلبات.

وهكذا ترون أيها السادة أن المسؤول الأول عن مصير الأمة لا يالو جهداً في البحث والتنقيب عن أنجع الوسائل والسبل لاسعاد شعبه بأفانين شتى من النية الصالحة والعمل الخالص، ولئن أصيبت بلادنا في أقل من سنة ونصف بهزتين عنيفتين فإن الله الذي نحمد نعماءه وآلاءه أضفى علينا رداء رعايته الجميل ووقانا مكروه ما أريد بشخصنا ووطننا من شر.

وإننا لنحمد الله فوق هذا أن يسر لنا بتمكينه أسباب الاستمرار والاسترسال في النظر السديد الى ما يضمن لشعبنا الوفي المسيرة المصحوبة إن شاء الله بكامل الهداية والتوفيق.

حضرات القضاة

إننا نغتنم فرصة هذا اليوم الذي تطوون فيها صفحة حافلة لتنشروا صفحة جديدة نرجو أن تكون مليئة بسني الأعمال لنعرب لكم عن تهانينا على ما بذلتموه خلال السنة القضائية المنصرمة من نافع الجهود.

كتب الله لكم التسديد وأمدكم بعونه المديد وأيدكم بتقواه ويسر لكم سبيل الخير والاحسان.

إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون.

ألقي بالرباط

السبت 28 شعبان 1392 ــ 7 أكتوبر 1972